ندوة «الأنباء» حول الاستجوابات ومرحلة ما بعد صعود رئيس الوزراء المنصة والمطلوب من السلطتين في ظل التطورات الأخيرة (2ـ2)

الاستجواب حق دستوري.. لكن الحفاظ على جديته واجب

رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق مرحبا بالمشاركين في ندوة «الأنباء» بحضور مدير التحرير الزميل محمد الحسيني والزميلة آلاء خليفة (متين غوزال)

آلاء خليفة

في الجزء الثاني من ندوة «الأنباء» بعنوان «الاستجوابات ما بعد مرحلة صعود رئيس الوزراء المنصة والمطلوب من السلطتين في ظل التطورات الأخيرة» نستعرض ما اكد عليه المنتدون خلال حديثهم ومداخلتهم على ان مستقبل الكويت لابد ان يكون في المقام الاول في اجندة عمل اعضاء المجلس والحكومة ولابد من التعاون المتبادل لتحقيق الغايات والاهداف المنشودة.

ولكن انقسمت الآراء حول الاستجواب، فرغم الاجماع على انه حق دستوري للنائب، اعتبر بعض المشاركين ان مادة الاستجواب حُرفت بعد ظاهرة التقديم الجماعي لها بينما ذهب البعض الآخر للمطالبة بضرورة ترشيد استخدام آلية الاستجواب، حفاظا على هذه الأداة وعلى جديتها وفاعليتها.

كما ان النقاشات شهدت شدا وجذبا حول مفهوم الاغلبية البرلمانية ودورها.. وفيما يلي التفاصيل:

د. حسن جوهر:

- لدي قناعة بأن الأغلبية المتوافرة للحكومة اليوم من خلال مجلس 2009 هي «أغلبية عناد» فالمجلس مفكك ويواجه بعضه البعض
- رأينا أغلبية الحكومة الساحقة تزيد ومع ذلك كل مؤشرات الفساد في البلاد تسير من سيئ إلى أسوأ
- طلبت من مؤيدي «عدم التعاون» مع رئيس الوزراء الاكتفاء بالمناقشة لأن ذلك يحافظ على انتصار المجلس ويقوي شوكته ولكن إصرارهم حوّل الانتصار لصالح الحكومة رغم أن ما جرى في صالح الديموقراطية عموماً

عبدالرحمن العنجري:

- الأغلبية لايمكن أن تستمر مع الحكومة إلا إذا التزمت بالإصلاح وببرنامج عمل واضح
- عدم الانسجام بين الكتل يضعف ويبعثر جهود البرلمان والأغلبية البرلمانية عادة ما تكون في الكويت بناء على الموضوع
- في ظل ما يجري أعتقد أن هناك أجندة لتعطيل تطوير ديموقراطيتنا

د.محمد الفيلي:

- بحسب المذكرة التفسيرية للدستور الأصل في نظام الكويت أنه نظام برلماني والمستحب أن يكون أغلب أعضاء الحكومة منتخبين
- ليس المطلوب إبعاد المؤسسة البرلمانية عن الجمهور فالديموقراطية ليست عملاً في غرف مغلقة ولكن لا يجوز أيضاً أن نصل إلى عمل برلماني يتكلم خلاله العضو وهو ينظر إلى الجمهور وينتظر تصفيقه
- شكل من أشكال المراهقة السياسية تقسيم العمل إلى أبيض وأسود بحيث يكون الشرير مع الحكومة والطيب من ينتقدها

مبارك الوعلان

النائب مبارك الوعلان: اتمنى في المرحلة المقبلة عدم اختيار الاشخاص الذين لا يستحقون ان يكونوا في منصب الوزراء، فنحن نحتاج حكومة تكنوقراط ولابد ان يكون هناك اشخاص على مستوى عال يستطيعون ادارة المؤسسة التي يكلفون بها، ولكن الوضع في الكويت على النقيض تماما وبعض الوزراء والمسؤولين لا يستطيعون مواجهة المجلس والرد على مجلس الامة تجاه اي سؤال برلماني صغيرا كان او كبيرا نظرا لقدراتهم المتواضعة، فلا يمتلكون حتى قدرة الرد عليه وبالتالي كيف نتوقع منهم ادارة المؤسسات وهم ضعفاء جدا في المواجهة؟!.

نحن بحاجة لتعديل وزاري والاتيان بالكفاءات التي يتمتع بها المجتمع الكويتي، فاذا كنا نتحدث عن مشاريع تنموية ولدينا فائض كبير والحمد لله، فلابد من توظيفه لتحريك عجلة التنمية التي لن تدور الا بقيادة جديدة واقصد بها وزراء جيدين على رأس وزاراتهم، ومتى ما كان لدينا ذلك يمكن ان نعمل شيئا، والحكومة اذا كانت تتحجج بالمجلس فلا اعتقد ابدا ان المجلس سيقف عائقا امامها فلديها اغلبية مريحة جدا وفي تقديري لم يتوافر لها في السابق ما توافر لها اليوم، وعلى العكس هناك بعض النواب الذين «ارتموا» في احضان الحكومة واصبحوا مدافعين عنها اكثر من اعضاء الحكومة انفسهم بل اصبحوا يتصدون لأي سؤال يوجه سواء لرئيس الحكومة او اعضائها، وبالتالي فأعتقد حاليا انه لا يوجد اي عذر للحكومة في المرحلة المقبلة وامامها خطة وعلى الرغم من ان لدينا بعض الملاحظات عليها لكن نحترم خطتهم والمحك والفيصل بيننا وبينهم هو تنفيذ تلك الخطة،

والآن نقول: يا حكومة نفذي ما لديك من خطط وحركي عجلة التنمية فلا يمكن للكويت التي كان يشهد لها بالتقدم في مختلف المجالات في فترة الستينيات والسبعينيات وايضا الثمانينيات ان تبقى على وضعها الحالي بسبب عدم وجود من ينفذ الخطط بالشكل السليم، والحكومة حاليا امام محك رئيسي والمستقبل امامها وتملك جميع الادوات وعليها التنفيذ ويبقى اننا بانتظاره، فنحن نتمنى كل شيء جميل لبلدنا الحبيب الكويت وكل تطور وتقدم.

النائب والناخب

في السابق كان من ينجح بالانتخابات شيخ العشيرة الفلانية او الوجيه الفلاني ولكن الوضع تغير حاليا واصبح الكويتيون من حضر وبدو يختارون من المرشحين اناس بناء على طرحهم، وزاد وعي الناخبين اليوم واصبح الاختيار مبنيا على الكفاءات، وصار الناخب الكويتي يسأل عن شهادات المرشح وقدراته وكفاءته قبل ان يقدم على انتخابه. وبالنسبة لتشكيل الوزارة لدينا في الكويت فهو بكل اسف يقوم على نظام المحاصصة على حساب الكفاءة، مع انه لابد ان يكون الاختيار مبنيا على أسس ومعايير في اختيار شخص يشرّف الكرسي الجالس عليه من الوزراء مع اعطائه كامل الصلاحية ومحاسبته في المحصلة النهائية بناء على نتيجة ادائه وهذا ما يحقق المكاسب للجميع سواء في السلطة التشريعية او التنفيذية.

اذا تحدثنا عن الاخطاء فالجميع مشتركون، السلطة التنفيذية تتحمل دورها ونحن كنواب نتحمل دورنا، فنحن لا نبرئ انفسنا ولكن هناك مسلمات رئيسية لا يمكن الاختلاف عليها وبالتالي فلابد ان يتم اختيار اعضاء الحكومة بالشكل الصحيح.

من جهة اخرى فان ميزانية الحكومة العام الحالي بلغت 12 مليار دينار، فقد اخذوا صكا من المجلس بالموافقة والمصادقة على الميزانية ويفترض ان نرى انجازا ولكن مع هذا لم نجده مع الاسف الشديد ووجدنا بدلا منه هدرا للمال العام وفوضى بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وبالتالي من الظلم تحميل المسؤولية بالكامل للأعضاء أو السلطة التشريعية منفردة فالجميع يتحملون مسؤولياتهم، ويفترض على الحكومة، وفقا لما نص عليه الدستور، ان يتزامن تشكيلها مع تقديم الخطة ولا يمكن ان نسير دون بوصلة.

د.محمد الفيلي

الخبير الدستوري د.محمد الفيلي: من وجهة نظري انه وفق الدستور يوجب على الحكومة التقدم ببرنامجها فور تشكيلها لانها تشكل وفق البرنامج وذلك من الناحية المنهجية ويجب بناء على ذلك ألا يتم اختيار الوزراء ومن ثم تفكر الحكومة في البرنامج، وهذا برأيي المفهوم الحقيقي للمادة «98» ومفهوم النظام البرلماني الذي يؤكد ان الحكومة فريق وبالتالي فان الفريق يشكل وفق خطة ومن يضع الخطة هو رئيس مجلس الوزراء.

فالوضع الطبيعي إذن ان يتم اختيار رئيس مجلس الوزراء الذي يجب أن يمتلك خطة يتم بناء عليها اختيار الوزراء، وهذه هي المنهجية السليمة.

ثانيا، هناك حالة من البهرجة مع كل استجواب وهناك من يقول ان المجلس يشل الحكومة ولكن الاشكالية انه عندما وضع الدستور ووضعت اللائحة كان هناك تفكير في توفير حماية مشددة للحكومة في مواجهة الاستجواب وأتت هذه الحماية بعكس المطلوب منها، ولكل دواء اثار عكسية، ومن الاثار العكسية ان تطويل المواعيد يسمح بأن نقدم دعاية كبيرة وللجماهير التي تتشوق لسماع النواب يقولون «انتظروا سوف ترون مفاجأة في جلسة الاستجواب، ولدينا مفاجآت تهز الحكومة ولدينا مفاجأة تهز العضو» وبالتالي اصبح طول المدة شكلا من اشكال التفعيل والتشويق المحيطة بالاستجواب.

والشيء الآخر هو اننا دائما نحتاج لادوات تجعل الجمهور قريبا من المؤسسة البرلمانية اذ لا يجب ابعادها عن الجمهور ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: الى اي مدى يجب ان تكون المؤسسة قريبة من الجمهور؟ لانه بعد حد معين سيفقد العمل البرلماني جديته، فأنا لا اريد ان نصل الى عمل برلماني يتكلم خلاله العضو وهو يتلفت للجمهور ويتحين متى يصفق له لأن ذلك سيقتل الجدية في العمل البرلماني. اذن فلنبحث عن اداة لا تبعد البرلمان عن الجمهور لانه بدونه ستفقد المؤسسة جديتها ولكن ايضا لا تحوله اداة للاستعراض، ورئيس الحكومة مسؤول عن ذلك التوازن جزئيا، وكذلك وسائل الاعلام واللائحة.

وبالنظر الى بعض الانظمة الديموقراطية في دول العالم نجد ان الاستجواب لا يخلق هذا العرض ولكننا في الكويت لازالت النظرة الى الاستجواب لدينا بانه حدث استثنائي واعتقد انه عندما يتحول الاستجواب الى حدث عادي سوف يقل التشويق وهذا الامر مهم ويأتي من خلال تعديل اللائحة ومن التجارب المتراكمة ويجب ان يأتي نظرا لان الوضع الحالي للاداء البرلماني غير صحي، فغير صحي ان يتكلم العضو وهو ينتظر التصفيق وغير صحي ان نجد «صفقات وشيلات» اثناء الاداء البرلماني ومن غير الصحي كذلك ان البرلمان يعمل بمعزل عن الجمهور ولابد ان نبحث عن التوازن.

ومن الممكن ان نأتي بتعديل على اللائحة يقلل من استعراضية الاستجواب، بالاضافة الى انه يجب التأكيد على ان اداء الفريق الحكومي يؤثر في طبيعة الاستجواب ونحتاج الى حد ادنى لثقافة تحكم عمل السلطة البرلمانية لأنه من دون وزارة تستطيع ان تواجه لا يوجد عمل تنفيذي حقيقي، فالديموقراطية اذا نظرنا اليها من زاوية مبدأ الفصل بين السلطات تعني انك تملك

البقية ص23

المشاركون في الندوة

النائب مبارك الوعلان
النائب د.حسن جوهر
النائب عبدالرحمن العنجري
النائبة د.معصومة المبارك
الخبير الدستوري د.محمد الفيلي

محاور الندوة

- الاستجواب ومرحلة ما بعد صعود رئيس الوزراء المنصة.
- المطلوب من السلطتين التنفيذية والتشريعية في المرحلة المقبلة في ظل التطورات الاخيرة.
- التوصيات.

من أقوال الحضور خلال الندوة

□ قال د.محمد الفيلي انه ليس صحيا ان نجد «صفقات وشيلات» في الأداء البرلماني ولا أن يعمل البرلمان بمعزل عن الجمهور فلابد من «التوازن».

□ قال النائب د.حسن جوهر ان النواب جلسوا في جلسة «ماراثونية» لمناقشة الاستجوابات الـ 4 من الساعة 9 صباحا حتى الـ 5 فجرا، أملا من الحكومة بالتعاون والتجاوب للقيام بنفس الأمر لإقرار التشريعات الأساسية دائما.

□ أشادت د.معصومة المبارك بندوة «الأنباء» وتوقيت عقدها وقالت «هذا ليس بغريب على جريدة «الأنباء» فقد عودتنا دائما على ندواتها وديوانيتها المفتوحة ودائما تمثل نافذة توعية للجميع ونافذة نحن نطل منها كذلك على الأحداث».

□ قال د.الفيلي: «ليس كل من يقول الحكومة صح خائنا وليس كل من يقول الحكومة غلط بطل».

□ شدد النائب عبدالرحمن العنجري على قضية غياب الانسجام الفكري في العمل الوزاري، وفيما بين الكتل البرلمانية وضرورة معالجته.

□ قال د.حسن جوهر «يجب ان تحمد الحكومة ربها 20 ألف مرة لأن الكثير من الأمور في صالحها، لافتا الى ان دستورنا اليوم اصبح يهان بالعلن ومن يحرض على الدستور اصبح «بطل» في الشارع.

□ قال: د.جوهر: انا على قناعة بأن الأغلبية المتوافرة للحكومة في مجلس 2009 هي أغلبية «عناد» مؤكدا ان تقديم الاستجوابات الأربعة معا كان إفراطا بكل المقاييس.

□ قالت د.معصومة المبارك: اذا استمررنا في عدم انجاز خطة الحكومة لأن عليها ملاحظات فأقول لكم حينها «لا طبنا ولا غدا الشر».

□ قالت د.معصومة: ان الأغلبية البرلمانية ليست اغلبية «بصامة» والحكومة تدرك ذلك وان لم تكن تدرك فنحن نقول لها اليوم بالعربي الفصيح نحن لسنا بصامين.

□ قالت د.معصومة «لقد وصف النائب مبارك الوعلان زملاءه النواب بأنهم اغلبية تصفيق للحكومة في كل شاردة وواردة «وان كنت اربأ بالزميل النائب ان يصف زملاءه بهذا الوصف». فالدعم النيابي ليس كارت بلانش للحكومة، فإذا أنجزت الحكومة سنقول لها «كفو عليج» وان أخطأت او تقاعست فستكون هناك محاسبة.